

انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق تصورات ورؤية مستقبلية.

د سعد عبيد السعيدي

مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات
الاستراتيجية



إننا وإذ نبحث على المستوى الأمني في موضوع التصورات والرؤى المستقبلية لما بعد انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق يجب أن ننطلق من ملاحظة مركزية مهمة ألا وهي أننا نبحث في إطار الاحتمالات لا الوقائع والحتميات وهذا يعني أن انسحاب قوات التحالف من العراق ليس أمراً حتمياً وواقعاً، لا محال إنما مفترض ومتوقع، وبما أنه مفترض ومتوقع فإنه يحتمل على الأقل وجهين هما تحقق الافتراض او عدم تحققه

ولكل احتمال من الاحتمالين تداعيات ونتائج معينة، وستتضح على وفق المحاور الآتية:

أولاً: التداعيات الأمنية المحتملة لخروج قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة

لا شك أن الولايات المتحدة هي دولة عظمى ولا تتقبل الخسارة بسهولة وتاريخها السياسي الحديث يشير إلى ذلك ، ففي الوضع الذي لا تستطيع فيه أن تنشئ نظاماً سياسياً مالياً او صديقاً لها في دولة تعد بالنسبة لها تحظى بمكانة عالية تلجأ إلى معاقبة ذلك النظام بعد تصنيفه على أنه نظاماً عدائياً لمصالح الولايات المتحدة، وبخصوص العراق فإن الضغط المستمر الذي تتعرض له الولايات المتحدة على المستويات السياسية والشعبية والعسكرية والذي قد يدفعها بالنتيجة إلى سحب قواتها التي تمثل العمود الفقري لقوات التحالف الدولي دون تنسيق واتفق حقيقي على ضمان المصالح الأمريكية في العراق وينظم شكل العلاقات المستقبلية مع الحكومة العراقية؛ سيفضي حتماً إلى تعريض سمعتها الدولية للاهتزاز ويظهر ضعفها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ويبعث برسائل عدم اطمئنان لحلفائها "أصدقائها" في المنطقة بالقدر الذي يبعث برسائل قوة وثقة وقدرة على التحرك لخصومها ويمنح دولاً بعينها القدرة على التقارب أكثر وفرض أجندة جديدة في الإقليم بقيادة إيران، وبهذه الحالة من غير المتوقع أن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي بل ستذهب مباشرة إلى فرض عقوبات معينة على قطاعات منتخبة في العراق قد يكون قطاع الأمن واحد من أهمها للنيل من قدرات العراق العسكرية والأمنية، كأن توقف تزويد العراق ببعض مستلزمات وتكنولوجيا طائرات (f16) وصواريخ (هيل فاير) المخصصة لمهاجمة أهداف أرضية متحركة ومناسبة لاستهداف عجلات التنظيمات الإرهابية ، وايقاف أو تقليل توريد معدات عسكرية كثيرة من بينها عربات هامفي ودبابات ابرامز وأعتدة مختلفة ، وايقاف تزويد العراق بمعلومات يحتاجها بمجال الطيران والخرائط العسكرية الالكترونية والصور المباشرة عبر الأقمار الصناعية.

ثانياً: التعاون الأمني بين العراق ودول التحالف الدولي عقب الانسحاب

إن تأثير إصرار العراق على انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق (دون موافقة وقناعة الولايات المتحدة بالطريقة التي ستتم بها عملية الانسحاب) على علاقات العراق الأمنية مع دول التحالف أمر لا يحتاج إلى تفكير عميق فالأمر محسوم تقريباً وطبيعة التأثير واضحة على مستقبل العلاقات الأمنية، إذ ستضطر أغلب دول التحالف الدولي لاسيما منها الحليفة والشريكة والصديقة للولايات المتحدة وبريطانيا ودول الناتو بشكل عام الى تقليص مستوى العلاقات الأمنية والدعم العسكري للعراق سواء ذلك المتمثل بعرقلة عمليات بيع الأسلحة والذخائر والتكنولوجيا العسكرية، أم تلك المتعلقة بالتعاون الاستخباري العسكري لا سيما المتعلق بتحركات التنظيمات الإرهابية ونواياها خارج الحدود العراقية؛ وإن تراجع الدعم الأمني لدول التحالف المقدم إلى العراق بعد الانسحاب سيبرر عبر تخفيض مستوى الأهمية السياسية للعراق لدى دوائر صنع القرار في الدول الغربية باعتباره لم يعد طرفاً او شريكاً في مواجهة المخاطر الأمنية والجيوسياسية التي تواجه العالم الغربي.

ثالثاً: العلاقات الأمنية والاستخبارية بين المركز والإقليم عقب الانسحاب

لا يخفي الساسة الكرد طبيعة علاقاتهم السياسية مع الولايات المتحدة ولا يترددون بتوصيفها بأنها علاقات استراتيجية مع أو بدون بقاء القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في العراق، بل ويفضلون أن تبنى وتستمر هذه العلاقات الإستراتيجية على أساس وجود عسكري أمريكي دائم في العراق بما فيه وجود قوي في إقليم كردستان يحمي هذه العلاقة ويزيدها زخماً، كما لا يتردد الساسة الكرد بالإفصاح عن مواقفهم المؤيدة لبقاء القوات الأمريكية والدولية في العراق وفي إقليم كردستان إذ اعتبروا أن اخراج هذه القوات خطر على العراق وعلى أمن إقليم كردستان ومستقبله السياسي وأعلنوا أن الإقليم عازم على الإبقاء على هذه القوات في أراضيه بغض النظر عن موقف الحكومة الاتحادية وهو أمر يمكن أن يثير دون شك خلافات واسعة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية قد تصل الى حد التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد الإقليم باعتباره لا يحترم قرارات الحكومة الاتحادية ويعرض أمن الدولة وسيادتها ووحدة قرارها للخطر.

وإن الخيارات على مستوى الحكومة الاتحادية وتعاملها مع هذا الموقف تعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة الحكومة و الائتلاف السياسي الذي يدعمها لا سيما بعد الانتخابات البرلمانية القادمة فكلما كانت الحكومة تتأثر بنفوذ الفصائل المسلحة لا سيما منها فصائل المقاومة والقوى السياسية الإسلامية ومنها التيار الصدري وحزب الدعوة كلما اظهرت موقفاً صلباً ومتشدداً حيال الوجود العسكري الأمريكي والدولي المحتمل في إقليم كردستان يتمثل في رفع الحكومة لمذكرات احتجاج دولية في الأمم المتحدة ومجلس الامن ضد التحالف الدولي والولايات المتحدة أو قد يصل الى حد تشجيع فصائل المقاومة على استهداف تلك القواعد باعتبارها انتقاص من سيادة العراق لأنها موجودة دون تفويض رسمي من الحكومة الاتحادية

رابعاً: مواقف الحكومة العراقية والمقاومة العراقية من التواجد العسكري لقوات التحالف في حال عدم تنفيذ الانسحاب أو تأخيره

ترى الحكومة العراقية وتعتقد أن الانسحاب يجب أن لا يتم بطريقة القوى المتشددة من الانسحاب لا من حيث الكيفية ولا من حيث التوقيت لا سيما أن العراق لا يزال يحتاج دعم التحالف الدولي في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي أو أي تهديد آخر ولا زال العراق يحتاج الدعم العسكري الأمريكي والغربي لاستكمال تسليح وتجهيز قواته العسكرية لا زالت ترى أن المستفيد الأكبر من عملية الانسحاب ربما تكون إيران وليس العراق حيث نجحت إيران وفقاً لأطراف في الحكومة العراقية في استغلال الرفض العربي والإسلامي والمحلي الكبير للموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل وتكوين حراك سياسي وعسكري لا سيما في

العراق لطرد القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي من العراق باعتبارها تهديد للسيادة العراقية إن أقصى ما يمكن أن تتخذه الحكومة العراقية في حال رفض التحالف الدولي الانسحاب في التوقيتات التي من المتوقع الاتفاق هو تقديم شكوى الى الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو تكثيف المطالبات الرسمية بضرورة الانسحاب من دون اتخاذ إجراءات عسكرية على الارض انطلاقاً من تجنب اتخاذ إجراءات قد تلحق الضرر بتماسك العملية السياسية او مستقبل النظام السياسي العراقي برمته.

إن هذا السيناريو بالتأكيد لا ينسجم مع فصائل المقاومة ولا مع خطابها السياسي وموقفها العسكري المعلن والتي تطالب بالانسحاب العسكري التام بأسرع وقت وأن خيارها الأساسي للرد على مماثلة الولايات المتحدة في الانسحاب يتلخص بالمضي في عملية المقاومة واستهداف القوات المتواجدة على الاراضي العراقية او في المنطقة بشكل عام سواء بشكل منفرد او عبر التنسيق مع محاور المقاومة الاخرى في سوريا ولبنان وفلسطين واليمن، فضلاً عن خيار التصعيد السياسي والجماهيري ضد الحكومة العراقية في حال عدم جديتها في مطالبة الإدارة (الأمريكية والتحالف الدولي بالانسحاب) وقد يصل التصعيد إلى حد إجبار الحكومة على الاستقالة أو إجراء انتخابات مبكرة.

خامساً: احتمالات المواقف الأمريكية حيال الحشد الشعبي والمقاومة بعد الانسحاب
يمكن بيانها فيما يأتي:

1. التمييز بين الحشد الشعبي كمؤسسة رسمية وبين بعض الفصائل بصفتها الخاصة: إذ من المحتمل أن تلجأ الولايات المتحدة إلى سياسة انتقائية معينة عبر تمييز الأهداف وانتقائها وعدم الخلط بين طيف تعدده واسعاً جداً من الأعداء المحتملين عبر التركيز على فصائل مسلحة بعينها باعتبارها المحرك الأساس لعملية المطالبة بالانسحاب.

2. عدم التمييز بين الحشد الشعبي وبعض فصائل المقاومة: وهذا الاحتمال يعتمد على طبيعة تطور الأوضاع الميدانية قبل الانسحاب ومدى احتمالية انخراط بعض مؤسسات الحشد الشعبي وقادته في الحراك العسكري المتعلق بإجبار الولايات المتحدة على الانسحاب، أو في حال حدوث نوع من التوتر والاصطدام بين الحشد الشعبي والحكومة العراقية وتهديد الحكومة أو رئيس وزرائها في حال رفضت الحكومة العراقية الضغط الذي قد يمارسه عليها بعض الفصائل المنضوية في الحشد الشعبي لتسريع عملية انسحاب القوات الأمريكية.

3. احتمال تحسن موقف الولايات المتحدة حيال الحشد ودعم بعض الفصائل: داخله لإقضاء الفصائل المتشددة، إذ يمكن أن تلجأ الولايات المتحدة إلى خيار آخر هو شق صف هيئة الحشد الشعبي عبر إبداء الاستعداد لدعمها مالياً وعسكرياً بأسلحة متطورة وتحويلها إلى جهاز يشبه جهاز مكافحة الإرهاب.

سادساً: إيجابيات انسحاب قوات التحالف الدولي

إن انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق على وفق السياقات الدبلوماسية يعني تحرر العراق من قيود استمرت لسنين طويلة تتعلق بتحقيق سيادته التامة على أرضه وسمائه ومطاراته وحدوده كما تعني تحقق نسبة أكبر من استقلال القرار السياسي العراقي بعد تحرره نسبياً من تهديدات مباشرة من قبل الوجود العسكري الأمريكي، فضلاً عن تراجع حدة الخلاف بين القوى السياسية العراقية نفسها التي طالما اختلفت على أهمية أو عدم أهمية الوجود العسكري الدولي والأمريكي في العراق بالنسبة لقضايا الأمن والسياسة والاقتصاد، وابعاد شبح إمكانية دخول القوى المختلفة بوارد صدام مسلح فيما بينها لا سيما بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان أو بين القوى المسلحة المتشددة حيال الوجود الأمريكي والحكومة العراقية التي تريد انسحاباً هادئاً وسلساً أو ربما أنها لا تمارس ما يكفي من الضغط على الجانب الأمريكي والدولي للانسحاب لعدم قناعتها التامة بجدوى الانسحاب

الاستنتاجات

- إن دفع الولايات المتحدة تحت الضغط للانسحاب من العراق في هكذا ظروف ومن قبل جماعات تعدها الولايات المتحدة وحلفائها تابعة لإيران أو حليفة لها ضمن محور المقاومة يعد نوعاً من الهزيمة أو على الأقل خسارة إستراتيجية ليس من السهل على الولايات المتحدة تقبلها دون عواقب.
- إن الموقف الامريكي الداعم بشكل تام للعدوان الصهيوني على غزة زادت الضغوط على الولايات المتحدة والتحالف الدولي وعلى الحكومة العراقية لإرغام الولايات المتحدة للانسحاب من العراق وبخلافه فان بعض الفصائل يمكن أن تعيد استئناف عملياتها العسكرية ضد قوات التحالف والقوات الأمريكية.
- من بين ما يمكن أن تتركه عملية الانسحاب على المصالح العراقية هي تراجع أو إيقاف بيع السلاح الأمريكي والغربي للعراق لا سيما طائرات اف 16 ودبابات ابرامز وبعض التجهيزات الأخرى المهمة.
- لانتوقع أن يقدم العراق عبر حكومته ومؤسساته الرسمية على اتخاذ خطوات تصعيدية ضد الولايات المتحدة ودول التحالف الدولي عبر ارغامها على الانسحاب بطريقة مذلة.
- ستذهب الحكومة العراقية إلى محاولة إجراء توازن صعب بين ضغوط الداخل ومتطلبات المصلحة العليا التي تقتضي عدم خسارة دولة عظمى كالولايات المتحدة ولا حلفائها الدوليين والإقليميين بل ستمضي الحكومة في تعزيز برنامجها التفاوضي عبر استكمال لجانها التفاوضية المتخصصة

((الآراء المطروحة تعبر عن وجهات نظر محرريها وأفكارهم، وليس بالضرورة تعبر عن سياسة المركز وتوجهاته العلمية والثقافية))